

جامعة الإسكندرية  
كلية الحقوق  
قسم الشريعة الإسلامية

# تعارض الدعوى والأحكام في مذاهب الفقه الإسلامي «دراسة مقارنة»

رسالة مقدمة لنيل ورقة الدكتوراه في القرن

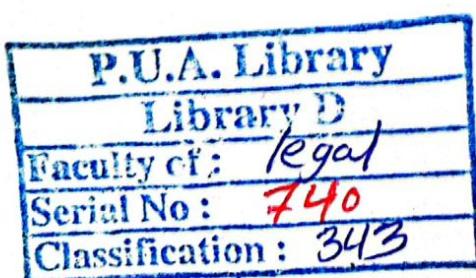
مقدمة

إيمان فؤاد عبد المنعم أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور  
**محمد كمال الدين إمام**  
أستاذ الشريعة الإسلامية  
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

١٤٣٣-٢٠١٢م



## ملخص الرسالة

اختلف العلماء في المقصود بالتعارض؛ وبالتحقيق تبين أن:  
التعارض هو: وصف لحالة ينقابل فيها المتعارضان فيتوقف إعمال أثرهما على التحقيق  
فيهما، فالوصف لأن التعارض لفظ مجمل يحمل معنى التعارض الظاهر الذي يمكن معه الجمع  
إذا كان محله الدليل، والتناقض الذي يكون معه الترجيح إذا كان محله الحكم، والمعارضة التي  
بها يسقط الدليل أو يبطل الحكم.

ولكي يتحقق التعارض لابد من توافر أركان ثلاثة: متعارضين، معارض به، معارض فيه،  
وشرط خمسة: تعدد وحية ووحدة وتساوي ومخالفه؛ فبوجودها يتحقق التعارض ويوجب  
حكمه من جمع أونسخ أو ترجيح، أو يرتب أثره العام من وقف أو توقف، وأثره الخاص من تخbir  
أو وقف أو إسقاط أو إبطال، وتتعدد طرق إنهاء التعارض من الاستعانة بالقواعد الأصولية والفقيره  
واستقراء مقاصد الشرع وإلزامولي الامر في مسائل الخلاف.

وبتطبيق هذه القواعد على الدعاوى والأحكام انصببت أحكام التعارض بتحديد محل  
التعارض الدعاوى ويجتمع فيها بين الحقوق وتنقسم أو يقع بين المختصمين في الاعيان، ويختبر  
بين الحقوق في الديون وفقاً لمن يثبت له الحق، وتناقض الأحكام وتترجح بقاضي ثالث، وتقع  
المعارضة في الدعاوى والأحكام بالدفع والطعون، وكل هذه الأمور التي بدلت خلافية ينظمها  
ولي الامر بمقتضى السياسة الشرعية بمقتضيات تحقق المصلحة وتنهي النزاع وتحقق استقرار  
المعاملات.